S/PRST/2012/26

الأمم المتحدة

Distr.: General
10 December 2012
Arabic
Original: English



بيان من رئيس مجلس الأمن

في جلسة مجلس الأمن ٦٨٨٢ المعقودة في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ فيما يتصل بنظر المجلس في البند المعنون ”السلام والأمن في أفريقيا“، أدلى رئيس مجلس الأمن بالبيان التالي باسم المجلس:

”يكرر مجلس الأمن تأكيد مسؤوليته الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين بموجب ميثاق الأمم المتحدة ويشير إلى أن التعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، بما يتسق مع الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، يمثل ركيزة هامة للأمن الجماعي.

”ويؤكد مجلس الأمن من جديد التزامه القوي بسيادة بلدان منطقة الساحل وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي ووحدتها.

”ويعرب مجلس الأمن عن قلقه إزاء المشاكل الأساسية في منطقة الساحل، ويظل يعمل على التصدي لتحديات المنطقة الأمنية والسياسية المعقدة، والمترابطة مع المسائل الإنسانية والإنمائية، فضلا عن الآثار الضارة للتغيرات المناخية والبيئية.

”وما برح مجلس الأمن يساوره قلق شديد إزاء انعدام الأمن والأزمة الإنسانية البالغة التي تشهدها منطقة الساحل، والتي تزداد تعقيداً بسبب وجود جماعات مسلحة، تشمل حركات انفصالية وشبكات إرهابية وإجرامية، وتزايد ما تقوم به من أنشطة، وكذلك بسبب تواصل انتشار الأسلحة الواردة من داخل المنطقة ومن خارجها، مما يهدِّد السلام والأمن والاستقرار في دول هذه المنطقة، ويشدد في هذا الصدد على أهمية تنفيذ جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما فيها تلك المتعلقة بحظر توريد الأسلحة.



101212 101212 12-63648 (A)



"ويعرب مجلس الأمن مجدداً عن بالغ قلقه إزاء آثار انعدام الاستقرار في شمال مالي على منطقة الساحل وخارجها، ويؤكد الحاجة إلى التصدي بسرعة لهذه الأزمة من خلال نهج استراتيجي شامل بهدف كفالة السلامة الإقليمية لمالي واستعادة الاستقرار فيها ومنع تواصل زعزعة استقرار دول منطقة الساحل.

"ويعرب مجلس الأمن عن بالغ قلقه إزاء تزايد تخندق العناصر الإرهابية في منطقة الساحل، بما في ذلك تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، والجماعات المرتبطة به، وغيرها من الجماعات المتطرفة، وآثار ذلك في بلدان المنطقة وخارجها.

"ولا يزال مجلس الأمن يشعر بالقلق إزاء الأخطار الجسيمة التي تشكلها الجريمة المنظمة عبر الوطنية في منطقة الساحل، وإزاء صلاتها المتنامية بالإرهاب في بعض الحالات.

"ويدين مجلس الأمن بشدة انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها في المنطقة جماعات إرهابية وجماعات متطرفة أخرى، بما في ذلك ممارسة العنف ضد المدنيين، ولا سيما النساء والأطفال، وحالات الإعدام خارج نطاق القضاء والإعدام التعسفي، وأخذ الرهائن والاتجار بالأشخاص، وتجنيد الأطفال.

"ويكرر مجلس الأمن تأكيد إدانته الشديدة لتدنيس وإتلاف وتدمير المواقع ذات المكانة المقدسة والتاريخية والثقافية، وبخاصة تلك المدرجة في قائمة اليونسكو لمواقع التراث العالمي، بما في ذلك في مدينة تمبكتو، على سبيل الذكر لا الحصر.

"ويرحب مجلس الأمن بالمبادرات والتدابير التي اتخذتها دول منطقة الساحل وغرب أفريقيا والمغرب العربي، والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، واتحاد المغرب العربي، وتجمع الساحل والصحراء، والشركاء الدوليون مثل الاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون الإسلامي، والأمم المتحدة من أجل التصدي للتحديات المعقدة المتعددة الأبعاد التي تواجهها منطقة الساحل، لكنه يشدد على أهمية تعزيز التعاون عبر الإقليمي والأقاليمي والدولي على أساس مبدأ المسؤولية العامة والمشتركة.

"وفي هذا الصدد، يؤكد مجلس الأمن مجدداً الحاجة الملحة إلى التعاون والتنسيق المعززين الشاملين فيما بين دول منطقتي الساحل والمغرب العربي، وفيما بين دول كل واحدة من المنطقتين، بالتعاون مع الكيانات ذات الصلة التابعة للأمم المتحدة، والشركاء الإقليميين والدوليين، من أجل مكافحة أنشطة تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي ومنع زيادة تقدم عناصر هذا التنظيم والجماعات

المرتبطة به في منطقتي الساحل والمغرب العربي وخارجهما، وكذلك للتصدي لانتشار الأسلحة بجميع أنواعها، وأنشطة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، بما في ذلك الأنشطة غير المشروعة مثل الاتجار بالمخدرات.

''وينوه مجلس الأمن بالعمل الذي تقوم به هيئات الأمم المتحدة وكياناتها المعنية، والهيئات الفرعية ذات الصلة، والمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية الأخرى، والجهود التي تبذلها بهدف تعزيز بناء قدرات دول منطقة الساحل، ويحثها على تكثيف جهودها الرامية إلى تقديم المساعدة التقنية إلى تلك البلدان، بناء على طلبها، من أجل المساهمة في توفير الأمن وتحديد الأسلحة، والتصدي لأنشطة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والإرهاب.

''ويؤكد مجلس الأمن مجدّداً على الحاجة إلى اتباع نهج معزز وشامل وأكثر اتساما بالطابع الإقليمي في تقديم المساعدة الإنسانية للسكان المفتقرين إلى الأمن الغذائي والمتضررين من التراعات والمشردين، وفقا لقواعد القانون الدولي والمبادئ التوجيهية السارية في مجال تقديم المساعدة الإنسانية، ويشدد على ضرورة إيلاء الاهتمام للطبيعة الهيكلية المزمنة لانعدام الأمن الغذائي وأزمة التغذية في منطقة الساحل، ومعالجة الأسباب الأساسية لحالات الطوارئ الإنسانية المتكررة المزمنة، وكذلك تقوية الآليات الإقليمية للإنذار المبكر والحد من أخطار الكوارث.

''ويشيد مجلس الأمن بالجهود التي يبذلها المنسق الإقليمي للشؤون الإنسانية لمنطقة الساحل، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، والوكالات الأخرى، بهدف تقديم المساعدة وتوجيه الانتباه إلى حجم المشاكل القائمة في منطقة الساحل وكذلك بالدعم الذي تقدمه دول من المنطقة ومن خارجها.

''ويقر مجلس الأمن بأن تعزيز مؤسسات الدولة، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون، كلها أمور ضرورية لضمان الأمن والتنمية والاستقرار على المدى الطويل في منطقة الساحل.

''ويقر مجلس الأمن أيضا بأهمية اتباع نهج شامل يتضمن الأمن والتنمية والقضايا الإنسانية لتلبية الاحتياجات الفورية والطويلة الأجل في منطقة الساحل.

''ويرحب مجلس الأمن بمبادرة الأمين العام التي تمثلت في عقد اجتماع رفيع المستوى بشأن منطقة الساحل، في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، على هامش أعمال الدورة السابعة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة.

”ويرحب مجلس الأمن أيضا بقيام المبعوث الخاص للأمين العام إلى منطقة الساحل بعقد اجتماع روما في ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ الذي تم فيه تحديد إجراءات ملموسة ومنسقة لتيسير حل الأزمات المتعددة القائمة في منطقة الساحل.

”ويشجع المجلس المبعوث الخاص على مواصلة جهوده من أجل تنسيق الاستجابة والدعم على المستويات الثنائية والأقاليمية والدولية لصالح منطقة الساحل، وإجراء حوار بناء مع الممثلين الآخرين من المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، والشركاء الثنائيين، وبلدان المنطقة، ويشدد في هذا الصدد على أهمية اتباع جميع كيانات الأمم المتحدة العاملة في منطقة الساحل لنهج متسق وشامل ومنسق وتعاونها فيما بينها بغية تحقيق أقصى قدر من التآزر.

”وفي هذا الصدد، يكرر مجلس الأمن دعوته إلى الأمين العام ومبعوثه الخاص للانتهاء في أقرب وقت ممكن من إعداد الاستراتيجية المتكاملة للأمم المتحدة لمنطقة الساحل، التي تشمل مسائل الحوكمة والأمن والقضايا الإنسانية وحقوق الإنسان والتنمية، وفقا للطلب الوارد في قرار مجلس الأمن ٢٠٥٦ (٢٠١٢)“.